

زبدة الأصول

[257] البناء منهم منشأه رفع اختلال السوق، الذى اشار عليه السلام إليه بقوله لو لم يجر هذا لم يقم للمسلمين سوق. ولكن الانصاف ان دعوى كون البناء للطريقة والكاشفية وان حفظ نظام السوق مصلحة داعية الى البناء العملي قريبة جدا. ويشهد لها مضافا الى ذلك خبران مما تقدم - احدهما - موثق يونس بن يعقوب (ومن استولى على شئ منه فهو له) (1) فان ظاهر قوله فهو له الحكم بالملكية الواقعية لا مجرد ترتيب آثارها ظاهرا كما لا يخفى، ثانيهما موثق (2) حفص المتقدم، وتقريب الاستدلال به بطريقتين. الاول: دلالة على الغاء احتمال انه لغيره وان البناء على الملكية ليس حكما للمحتمل. ودعوى ان هذا المقدار لا يكفى في الطريقة والامارية لان الاستصحاب ايضا من باب عدم الاعتناء باحتمال خلافه ومع ذلك ليس طريقا وامارة ا. مندفة: بان الاستصحاب ليس من باب الغاء احتمال الخلاف، بل من باب ابقاء المتيقن من حيث جرى العملي فقط، وبالجمله الغاء احتمال الخلاف ظاهر في الامارية والطريقة. الطريق الثاني: دلالة على جواز الشهادة بالملكية استنادا على اليد فان المعتبر في الشهادة ثبوت الواقع كما هو واضح، وان شئت قلت، ان الظاهر من السؤال والجواب هو السؤال عن الشهادة بالملكية واقعا، والا فالسائل عالم بالملكية الظاهرية ولذا اجاب بقوله نعم في جواب أفحل الشراء منه، والشهادة على الملكية الواقعية تلازم امارية اليد والمعاملة معها معاملة العلم فتدبر، فان قلت ان قوله عليه السلام في ذيل الموثق لو لم يجر هذا لم يقم للمسلمين سوق ظاهر في ان اعتبارها انما هو لحفظ نظام السوق لا للطريقة، قلت ان ذلك حكمة اعتبار اليد وهذا كما يلائم مع التعبد يلائم مع الطريقة فتدبر. 1 - الوسائل - باب 8 - من ابواب ميراث الازواج - حديث 3. 2 - الوسائل - باب 25 - من ابواب كيفية الحكم من كتاب القضاء - حديث 2. (*)